سوق الدراجات النارية.. الطرق المشروعة سالكة بصعوبة جداً

مصدر في «الاقتصاد» لـ«الوطن»: عدد الإجازات الممنوحة لاستيراد الدراجات النارية والمنفذة لعام ٢٠٢٢ بلغ «٦٨» إجازة

نوار هيفا

لم تشفع الحاجة لها مؤخراً كوسيلة نقل بديلة وسهولة استخدامها ضمن شوارع دمشق العامة، خاصة مع ما درج مؤخراً ضمن شركات التوصيل الخاصة بالمطاعم واعتمادها على الدراجات النارية بتوصيل الطلبات، واستخدامها كوسائل نقل ركاب في مناطق الازدحام بدمشق، لتتجدد المطالب بترخيص الدراجات النارية وفق شروط حاسمة، رغم منع الترخيص لها تحت أي سبب بقرار وزارة الداخلية رقم /٧٨/ لعام ٢٠١٠.

عامل بإحدى ورشات تصليح وتجميع «الموتورات» «يوشع ديب» كشف لـ«الوطن»، أن هذه الدراجات أنواع منها ما يسمى «كرت فاضي»، كانت تأتي ضمن «تابوت» على شكل قطع على كل منها رقم ويتم التطبيق ضمن الورشات وبيعها بطرق نظامية، لأن الدراجة يكون لها رقم «شاسيه» ورقم جمركي مع ترخيص، لكن هذه الطريقة توقفت منذ أكثر من عام لحصر أماكن التجميع بمنطقة حسياء ويتم شراء هذه الدراجات مجمعة وجاهزة من الورشات وبيعها بأسعار تحدد وفق سعة محركاتها.

وبيّن ديب أن الأسعار اختلفت اليوم عن سابقها فأيام كان التطبيق محصوراً ضمن هذه الورشات كانت فيها تكلفة الدراجة الواحدة بين نقل وتجميع بحدود ٤٠٠ ألف ليرة، بحدود ٤،٢ ملايين ليرة، بين زيادة أو نقصان.

وأضاف: «اليوم فرق السعر مع أجور النقل الداخلي وتأمين هامش ربح للورشة أصبحت الدراجة المرخصة تباع بين ٤ و٥ ملايين ليرة حسب نوعها وسعة محركها».

وأوضح ديب أن عمل هذه الورشات اليوم يقتصر على صيانة عامة، إضافة لبيع القطع بالمفرق سواء جديدة مستوردة، أم مستعملة من دراجات تم تنسيقها، ولا مسروقة، وهذا النوع لا يرخص رغم وجود بطاقة محروقات ورقم مروري للدراجة، وهو حصراً لسكان الأرياف بعيداً عن المحافظات.

دراجات أخرى جديدة تسمى «مهرية نخب نان» وتكون نسبتها ضمن المزاد الواحد ٤٠ بالمئة، وهي فعلياً غير مرخصة، أو الاستفادة من قطعها كبديل ضمن هذه الورشات، علماً أن ريح هذه الورشات من المزادات أكبر من التعامل مع مراكز البيع المعتمدة بحسياء.

وعن أسعار المبيع الخاصة بالدراجات المهرية «نخب نان» التي تم تجميعها من قطع دراجات أخرى، أكد ديب أن تكلفة التجميع تصل لحدود ١٠٠ ألف ليرة للدراجة الواحدة، وتباع الدراجة «٥ مرش لـ١٥٠ مرش» بسعر تقريبي من مليون إلى مليون و٢٠٠ ألف ليرة حسب نظافة الدراجة وسعة محركها.

وأشار إلى أن هذه الدراجات لا ترخيص قانونياً لها، وحالياً لا يوجد ترخيص نظامي لأي دراجة نارية باستثناء ما يتم استيراده بقطع وبيعه عن طريق مجمع حسياء، وهناك دراجات تهريب أساسي لها أرقام نظامية لكنها مهربة أي إنها غير مصادرة ولا مسروقة، وهذا النوع لا يرخص رغم وجود بطاقة محروقات ورقم مروري للدراجة، وهو حصراً لسكان الأرياف بعيداً عن المحافظات.

مصدر في مديرية التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد أكد لـ«الوطن»، أن كل الأجزاء واللوازم لكل أنواع الدراجات سواء الدراجات النارية «موتوسيكل» أو الدراجات العادية المزودة بمحرك مساعد وإن كانت بمركبات أو الدراجات العادية بعجلتين «بيسيكليت» والدراجات الأخرى «بما في ذلك الدراجات ذات ثلاث عجلات»، مسموح استيرادها عدا شاسيهات الدراجات النارية لكل المستوردين كقطع تبديلية للتجار وللصناعيين كقطع تجميع بموجب كتاب مخصصات من مديرية الصناعة المعنية.

وكشف المصدر أن عدد الإجازات الممنوحة والمنفذة لعام ٢٠٢٢ بلغ «٦٨» إجازة في حين أنه توجد «٢٧» إجازة ممنوحة منذ العام الماضي وتم تنفيذها هذا العام كما بلغت الكمية المستوردة لهذا العام «٣٥٨٨» طناً.

فرحان العويش صاحب معمل تجميع دراجات نارية في منطقة حسياء، أكد لـ«الوطن» أن المعمل يقوم باستيراد الدراجات النارية كقطع ويتم تجميعها ضمن هذه المعامل بعد تصنيع «الشاسيه»، وبيعها للمحال والشركات التجارية.

> حزوري لـ«الوطن»: على الحكومة تشجيع استخدام الدراجات وتقديم التسهيلات لإنتاجها وتصنيعها محلياً

وأشار العويش إلى أن معاملهم حالياً متوقفة عن العمل منذ ثلاثة أشهر، ولا يحوي معمله إلا عاملاً واحداً فقط، بسبب غلاء الأسعار بشكل عام وضعف الطلب على المبيع، إضافة لصعوبة توفر المحروقات اللازمة للمعمل وارتفاع أسعارها بالسوق السوداء.

وبين العويش أن حركة المعمل الإنتاجية متوقفة على توفر وأسعار المحروقات وهذا مرتبط بشقين في عملهم من جهة حاجة المستهلك للبنزين في تسيير الآلية، وجانب تدوير عجلة الإنتاج وحاجة المعامل للمحروقات، إضافة لاستقرار القرارات في منح الاستيراد واعتمادهم على آليات محددة وتخفيض الضرائب لتتناسب مع المبيع لا أن تتجاوزه.

من جانبه الدكتور في كلية الاقتصاد بحلب حسن حزوري، أوضح لـ«الوطن» أنه سواء كانت الدراجات النارية أو الكهربائية أو الدراجات الهوائية، فهي حاجة ضرورية ولاسيما في وقتنا الراهن وتساهم بشكل كبير في حل أزمة النقل.

وطالب حزوري بإدخال الدراجات على أنواعها بشكل منظم في نظام النقل، كما أن معظم مدن العالم المتقدم تعتمد على الدراجات النارية والهوائية كوسيلة نقل حضاري، وتؤمن لها أماكن الوقوف والمسارات الخاصة للسير، ومحطات إعادة شحن بالطاقة الكهربائية.

وفي السياق شجع حزوري على استخدام الدراجات الهوائية والدراجات النارية، مشيراً إلى دورها كوسيلة نقل اقتصادية وسريعة، مطالباً بتقديم كل التسهيلات اللازمة لإنتاجها أو تصنيعها محلياً وبأرخص الأسعار، ولاسيما إنتاج الدراجات الكهربائية «بدل الدراجات النارية التقليدية» لكونها صديقة البيئة، مع السعي لتنظيم حركة سيرها من خلال إخضاعها للترخيص ومنحها لوحات مرور أسوة بالسيارات، وكذلك إخضاعها لقانون المرور، إضافة لإيجاد مسارات خاصة بها لتقليل حوادثها المرورية، وإيقاف عمليات المصادرة العشوائية لهذه الدراجات، لأن حصيلة المصادرات تباع لاحقاً بالمزاد العلني وبسعر زهيد جداً، ليقوم من يقع عليه المزاد بإعادة تجميعها وبيعها من جديد بعد أن يضفي عليها الصفة الشرعية، لذلك علينا استبدال المصادرة بالتسوية والترخيص بعد استيفاء الرسوم النظامية بما في ذلك الرسم الجمركي لتفريق المهرب منها والمشروع.

مدينة طرطوس تشهد مبادرات أهلية وتشجّع فعالياتها على المزيد منها

طرطوس- هيثم يحيى محمد

المبادرات والمساعدات الأهلية التي تقوم بها بعض فعاليات المجتمع تعتبر من الأهمية بمكان كبير في ظل الظروف الحالية الصعبة التي تمر بها جهاتنا العامة ومعظم المواطنين نتيجة العقوبات الجائرة والظالمة وغير الشرعية المفروضة على بلدنا وأيضاً نتيجة الخلل الإداري والفساد الذي يحكم عمل الكثير من هذه الجهات..

وضمن هذا الإطار لاقت المبادرة الأخيرة التي تشهدها مدينة طرطوس هذه الأيام والمتمثلة بقيام رجل أعمال في قطاع النقل البحري بإنارة معظم الشوارع والحدائق الرئيسية فيها بالطاقة المتجددة ثناء واستحساناً كبيرين عند معظم المواطنين وهكذا مبادرة غرقة تجارة وصناعة طرطوس التي سيتم من خلالها إنارة كل شوارع السوق التجاري ومبادرة «نور شارعك وحارتك» التي أطلقها منذ أيام عضو مجلس مدينة عبر صفحته....

وبغية الإشارة إلى كل المبادرات التي شهدتها مدينة طرطوس خلال دورة مجلس المدينة السابقة (٢٠١٨-٢٠٢٢) وتشجيع الفعاليات المختلفة على القيام بمبادرات جديدة تخدم قراهم وبلداتهم ومدنهم وأبناء المدينة معتقد التقت «الوطن» رئيس مجلس مدينة طرطوس محمد زين بحضور مظهر حسن مدير المدينة حيث حدثنا عن المبادرات التي حصلت في المدينة بالقول: فور استلام رئيس وأعضاء مجلس مدينة طرطوس لمهامهم في دورة المجلس السابقة التي بدأت من الشهر العاشر من العام ٢٠١٨ ولمدة أربع سنوات كان من أحد أهم اهتماماتهم التواصل مع المجتمع المحلي من خلال لجان الأحياء ومع رجال أعمال وفعاليات اقتصادية ومع نقابات ومنظمات وغرف رسمية بغرض مشاركة المدينة في تحسين الواقع الخدمي من خلال الدعم والمساعدة في تقديم هبات نقدية أو عينية انسجاماً مع أهداف قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٧/ لعام ٢٠١١... وقد كانت الاستجابة جيدة من خلال ورود هبات عديدة للمدينة تم قبولها أصولاً من مجلس المدينة وتوزعت وفق الآتي: مبالغ نقدية بلغ مجموعها /١٥٠/مليون ليرة سورية نفذ من خلالها: أعمال خدمية متفرقة في المدينة وخاصة في ساحة المهرجانات على الكورنيش البحري، وإعداد دراسة لترميم البيوت الآيلة للسقوط الأجهزة ابتداءً من محيط حديقة الباسل وشارع الثورة وشارع الكورنيش البحري شارع الكورنيش الشرقي والعمل مستمر إلى حين تركيب ما يقارب ٢٠٠٠ جهاز إنارة كهروضوئية متكامل.

إضافة إلى قيام أحد رجال الأعمال في تغذية أجهزة الإنارة الشارعية في حي الملعب البلدي وحي البرانية وشارع المينا من مولدات خاصة تعود له، إضافة لقيام بعض المواطنين في حي الرمل وشارع الطلائع بإنارة أمام المنازل وفي الشوارع الواقعة ضمن الحي وتوعية المواطنين ممن عندهم ألواح كهروضوئية لوضع إنارة أمام المقاسم التي يشغلونها، وكل ذلك يتم بمراقبة واستلام وإشراف الفنيين في مجلس المدينة.

وإن المدينة من خلال المجلس الحالي مستمرة في تفعيل مشاركة المجتمع المحلي وجميع الجهات الرسمية مع المدينة للنهوض بالواقع الخدمي والتنموي وقد بدأ المجلس الحالي فور استلامه لمهامه بقبول هبة مقدمة من أحد رجال الأعمال في قطاع النقل البحري عن طريق مديرية أوقاف المحافظة وهي تقديم وتركيب أجهزة إنارة كهروضوئية وتم البدء فعلياً باستلام وتركيب هذه الأجهزة في كل شوارعها وأحيائها.

النماذج الامتحانية وفق المعايير المعتمدة

٣,٦ ملايين طالب بدؤوا الامتحانات النصفية

محمود الصالح

توجه اليوم ٣٦٢٤٨١٦ تلميذاً وطالباً إلى امتحانات الفصل الدراسي الأول والذي تستمر لغاية ١٢ من الشهر الجاري وفق التقويم الدراسي.

وأكد مدير التعليم في وزارة التربية عماد هزيم أنه تم توجيه مديريات التربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة كافة استعداداً للامتحان النصفي من خلال توجيه المدارس للعمل على تشكيل اللجان الخاصة بوضع النماذج الامتحانية ولجان الطباعة ووضع البرنامج الامتحاني بما يتناسب مع مواعيد الاختبارات الموحدة، وتوزيع الطلاب على القاعات الامتحانية.

من جهتها رئيس دائرة التعليم الأساسي ثنية نويصر أشارت إلى التعميم على مديريات التربية لتوجيه المدارس بالإسراع في تصحيح الاختبارات الموحدة، وموافاة الوزارة بقوائم إلكترونية لنتائج التلاميذ وفق النموذج المعتمد.

بدورها رئيس شعبة التعليم الإلزامي شيرين حسن تحدثت عن الإجراءات التي اتخذت عبر التواصل مع رؤساء دوائر التعليم الأساسي للوقوف على المشكلات التي يواجهونها، وكيفية إنجاز المحصلات وفق النظام الداخلي لمرحلة التعليم الأساسي، وكذلك نتائج الاختبارات الموحدة.

بينما أكدت رئيس دائرة التعليم الثانوي رنا ديب جاهزية مدارس التعليم الثانوي للبدء بالامتحانات الانتقالية من خلال توفير متطلبات العملية الامتحانية جميعها، والعمل على توفير جو مريح للطلاب.

وأشارت رئيس دائرة التعليم الخاص وسام الحاج علي إلى توجيه المدارس الخاصة والافتراضية للالتزام بمواعيد الامتحانات، ووضع النماذج الامتحانية وفق المعايير المعتمدة.

وحول تنفيذ الاختبار الوطني الموحد لبعض الصفوف الانتقالية في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي؛ أوضحت مديرة الإشراف التربوي إيناس ميه أن وزارة التربية تلتزم بتحقيق الهدف الرابع في مادتي اللغة العربية والرياضيات، موضحة أنه يمكن الاستفادة من نتائج هذه الاختبارات في تطوير العملية التعليمية، والتعرف على مدى امتلاك التلاميذ للمعارف والمهارات في المناهج، إضافة إلى تحديد نقاط الضعف لديهم لمعالجتها، والتخطيط للعملية التعليمية في الفصل الدراسي الثاني، وترميم الفجوات المعرفية والمهارية لدى التلاميذ، لافتة إلى أن مثل هذه الاختبارات تعمل على خلق حالة من الاهتمام في الميدان التربوي بمتابعة حسن سير العملية التعليمية، والالتزام بالخطة الدرسية الصادرة عن وزارة التربية.

وفي دمشق أكد مدير التربية سليمان اليونس أهمية الامتحانات الانتقالية في تقويم تفاعل الطلاب مع المعارف ومدى اكتسابهم لمهارات فكرية وعلمية وسلوكية ووجدانية، مشيراً إلى تطبيق نظام الامتحان الموحد في ضوء توجيهات وزارة التربية للصف الثالث والخامس للتعليم الأساسي في مادة العربية لغتي، ومادة الرياضيات للصفين الثاني والسادس.

ولفت مدير التربية إلى أن عملية بناء أسئلة الامتحان الموحد درست بعناية وخضعت لإشراف مباشر من مختصين في وزارة التربية، وستكون شاملة للموضوعات المقررة في الفصل الدراسي ومتوافقة مع مستويات الطلاب المتباينة حيث تغطي مختلف جوانب المادة الدرسية، وتعمل على قياس الالتزام بتوزيع المنهاج وفق الخطة الدرسية الموضوعة من وزارة التربية، متمنياً أن تتكلل جهود جميع الأبناء التلاميذ والطلاب بالنجاح والتفوق.

وانطلقت يوم الإثنين الماضي الامتحانات العملية للتعليم المهني الصناعي والنسوي وتوجه ما يقارب ٥٤ ألف طالب في التعليم الصناعي و١٤ ألف طالب في التعليم النسوي لتنفيذ امتحاناتهم العملية في المواد المهنية التخصصية جميعها في ٢٢ مهنة معتمدة في وزارة التربية.

مدير التعليم المهني والتقني في وزارة التربية فهمي الأكحل أوضح أهمية الاختبارات العملية للتعليم المهني الصناعي والنسوي لأنها تقيس مستوى المهارات المكتسبة للطالب عبر اتجاهين: الأول اختبار مستمر أثناء التدريب لإعطائه درجة أعمال تعادل ٥٠ بالمئة من درجاته العملية، والثاني يتم من خلال امتحان فصلي، حيث يقوم الطالب بتقديم مشروع فصلي أو اختباره على المخابر وفق طبيعة كل مادة، وتساوي النهاية العظمى لهذا الامتحان ٥٠ بالمئة من درجة العملي، وتساوي ٢٥ بالمئة من النهاية العظمى لكل مادة مهنية تخصصية، مؤكداً أهمية الامتحان العملي لأنه يقيس المستوى المهاري النهائي للطالب في هذه المادة أو تلك، والذي من خلاله يحظى الطالب على فرصته في سوق العمل، لافتاً إلى وجود اختبار نظري لاحق يتم من خلاله قياس معارف الطالب النظرية ذات الصلة بكل مادة مهنية تخصصية.